مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية
ISSN : 1112-993X E-issn :2710-8147
المجلد: 11 العدد:(01) - 2023 / ص65- ص76.

مظاهر التحولات الاجتماعية في منطقة حوض الشلف بمقتضى قرار تأميم الأملاك الشاغرة في 18 مارس 1963

Appaerances of social transformations in the Chlef basin region under the decision to nationalize vacant property in march 18, 1963

أ.د. ميلود بلعالية[1]، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، m.belalia@univ-chlef.dz.
مخبر تاريخ الإنسان والعمران والتراث في منطقة حوض الشلف.

تاريخ الاستلام: 2022/12/29	تاريخ القبول: 2023/01/31	تاريخ النشر: 2023/02/26

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة مظاهر التحولات الاجتماعية في منطقة حوض الشلف بمقتضى قرار تأميم الأملاك الشاغرة في 18 مارس 1963. التي عكست توجهات الحكومة الجزائرية للإشراف الفعلي على الثروات الوطنية بواسطة قرارات تأميم. فإلى جانب المظاهر الإيجابية لهذه التحولات الاجتماعية ومنها تحرر اليد العاملة الجزائرية من سيطرة الكولون على المزارع الكبرى للكروم والحمضيات، وتمكين الجزائريين من إدارة المزارع، وإقامة صناعات صغيرة ومتوسطة لتحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية كالسكر في خميس مليانة والعصير ومصبرات الطماطم ووحدة التفصيل بالشلف، فإن لهذه التحولات الاجتماعية انعكاسات سلبية في المناطق الجبلية التي عبر سكانها على تذمرهم من استفادة سكان المدن والمناطق السهلية من العمل في المزارع والمصانع بعد تأميمها بعد الاستقلال وهم الذين تحملوا في تصورهم أعباء الثورة التحريرية.

الكلمات المفتاحية: حوض الشلف؛ أحمد بن بلة؛ مزرعة محمد خميستي؛ التأميم.

Abstract:

The research aims to study the appaerances of social transformations in the Chlef Basin area under the decision to nationalize the vacant properties in March 18, 1963. Which reflected the directions of the Algerian government to actually supervise the national wealth through nationalization decisions. In addition to the positive aspects of these social transformations, including the liberation of the Algerian workforce from the colonization's control over the large vineyards and citrus fruits. Enabling the algerians to manage farms, and establish small and medium industries to transform agricultural products into food products, such as sugar in Khemis Miliana, juice, tomato juices, and the detail unit in Chlef. Farms and factories after their nationalization after independence, and they are the ones who bore in their imagination the burdens of the liberation revolution.

Keywords: Chlef Basin; Ahmed Bin Bella; Mohamed Khemisti's farm; Nationalization.

[1] أ.د ميلود بلعالية، m.belalia@univ-chlef.dz.

مقدمة:

انتهكت سلطات الاحتلال الفرنسي بعد قرار إلحاق الجزائر بفرنسا في 22 جويلية 1834 المادة الثانية من اتفاق الجزائر، وخاصة حرية الجزائريين في ممارسة عقيدتهم الإسلامية وحماية ممتلكاتهم والتمسك بعاداتهم وتقاليدهم. وتحول الجزائريون إلى لا شيء بمقتضى قوانين فرنسا حتى أجبرت ثورة أول نوفمبر 1954 فرنسا على المفاوضات على أساس الاعتراف بالسيادة للشعب الجزائري والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962.

كان إقدام ديغول على تفجيرات نووية في الهوقار في 18 مارس 1963 أي في الذكرى الأولى للتوقيع على اتفاقيات إيفيان سببا قويا في قرار الحكومة الجزائرية برئاسة أحمد بن بلة تأميم الأملاك الشاغرة في الجزائر.

الإشكالية: تدور الاشكالية الرئيسية للورقة البحثية حول التساؤلات التالية: ما هي مقتضيات قرار الحكومة الجزائرية تأميم الأملاك الشاغرة في 18 مارس 1963؟ وما هي مظاهر التحولات الاجتماعية لهذا القرار على ساكنة منطقة حوض الشلف؟ وإلى أي مدى حققت التنمية المحلية العدالة الاجتماعية بين سكان منطقة حوض الشلف؟

أهداف البحث: تكمن أهداف البحث في دراسة الخلفية التاريخية لقرار تأميم الأملاك الشاغرة في 18 مارس 1963، ودراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية المنجزة في مدن حوض الشلف بداية الاستقلال، ومظاهر التحولات الاجتماعية لهذه المشاريع والصعوبات التي اعترضت تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية في الريف.

منهج البحث: اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة موضوع البحث وخاصة ما تعلق بمظاهر التحولات الاجتماعية في بداية الاستقلال وردود الفعل سكان الريف. وقسمنا المادة العلمية للبحث إلى ثلاثة عناصر.

1. مقتضى قرار تأميم الأملاك الشاغرة، مارس 1963:

نصت اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 على أنه لا يجوز مصادرة أملاك الكولون من الأقلية الأوروبية، إلا بعد دفع تعويض عادل يكون موضوع اتفاق مسبق، وأن يستعملوا اللغة الفرنسية في جميع معاملاتهم، وخاصة في الإدارة والتعليم والقضاء والإعلام، علاوة على ذلك تتألف محكمة للضمانات من قاضيين جزائريين وأخرين من هذه الأقلية تختص في النظر في كيفية تنفيذ الضمانات. أما إذا اختاروا الجنسية الفرنسية، فإنهم يعتبرون أجانب في الجزائر، ويتمتعون بنفس الضمانات التي يكفلها القانون الدولي للأجانب، فضلا عن ذلك نصت الاتفاقية على امتيازات خاصة، منها حق دخول الجزائر والإقامة فيها بمجرد حمل بطاقة التعريف الشخصية أو جواز السفر وحق التملك وممارسة جميع المهن وحق نقل الأموال والمساواة مع الجزائريين في الضرائب وقوانين الإصلاح الزراعي مع إمكانية استفادة الجزائريين من تسهيلات في الإقامة والعمل بفرنسا[1].

حرصت فرنسا من خلال هذه المبادئ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأقلية الأوروبية في الجزائر على منحها وضعا قانونيا متميزا، إذ جعلت من المستوطنين رعايا لفرنسا في الجزائر، يتنقلون بحرية مع التزام الجزائر بترسيم هذا الوضع في مجال القضاء والإدارة والتعليم والإعلام والإعفاء من الخدمة العسكرية وحرية تنقل الأشخاص والأموال، وهذا الأمر يتعارض مع طبيعة الاتفاقية الدولية، ذلك أن السيادة الوطنية التي يشكل القضاء أحد رمزها تبدو محدودة في هذا الجانب، ومع ذلك فقدت هذه الضمانات خطورتها بعد أن غادر معظم المستوطنين الأوروبيين الجزائر، ولم يبق من الأقلية الأوروبية سوى الذين قبلوا التعاون مع الجزائريين خلال الثورة التحريرية، ولم تدع الحاجة بعد الرحيل الجماعي للكولون من البلاد، ومنها منطقة حوض الشلف إلى إقامة محكمة الضمانات[2].

وهكذا ترتب على السياسة العقارية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ومنها منطقة حوض الشلف من الناحية القانونية حالة غير سوية ورثتها الجزائر بعد الاستقلال، كما نشأت تركيبة عقارية جديدة خلال الفترة الانتقالية من 19 مارس حتى 20 سبتمبر 1962.

عملا بتوجيهات المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني في تجسيد برنامج طرابلس المعلن في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962، شرعت الحكومة الجزائرية برئاسة أحمد بن بلة[3] في شهر أكتوبر، في تطبيق السياسة الزراعية التي قامت بالأساس على الإصلاح الزراعي[4]، واستهدفت الحكومة من هذه السياسة تمكين الفلاحين الجزائريين في منطقة حوض الشلف من الاستمرار في استغلال المزارع التي كانوا يعملون فيها، وساعد رحيل الكولون على تنفيذ برنامج الحكومة في الموسم الفلاحي الأول 1962-1963. وجاءت مبادرة الفلاحين والعمال بتأمين السير العادي للأملاك الشاغرة، وتحمل مسؤولية تطبيق أسلوب التسيير الذاتي لهذه الأملاك[5]. وعجل تفجير فرنسا القنبلة النووية من جانب واحد في 18 مارس 1963 في منطقة الهقار، وتحديدا في الذكرى الأولى للتوقيع على اتفاقيات إيفيان بإعلان الحكومة الجزائرية قرارات التأميم في نفس اليوم والشهر والسنة، حيث صدقت الجمعية الوطنية التأسيسية برئاسة فرحات عباس[6] على لائحة تأييد رئيس الحكومة بشأن القرارات التي اتخذتها لتأميم الأملاك الشاغرة في القطاع الزراعي والصناعي والخدمات[7].

وخلال انعقاد مؤتمر التسيير الذاتي في الجزائر من 28 حتى 30 مارس، أعلن رئيس الحكومة قرارات تنظيم الأملاك الشاغرة وصدرت بشأنها ثلاث مراسيم تنفيذية هي:

- المرسوم رقم 88/63، المؤرخ في 18 مارس 1963 المتضمن تنظيم الأملاك الشاغرة[8]. ويشمل على تدابير رئيسية تخص المحافظة على الأملاك الشاغرة منذ سنة 1962، وضع مصلحة الأملاك الشاغرة تحت وصاية رئيس الحكومة، وتخويله ضم أملاك جديدة. وسن هذا المرسوم لوضع حد نهائي للأزمة التي أحدثتها هجرة الفرنسيين والأوروبيين، والجزائريين الموالين لفرنسا الذين امتنعوا عن القيام بواجباتهم كملاك حقيقيين، بحيث نصت المادة 11 من المرسوم على أنه يمكن التصريح بالشغور من قبل عامل العمالة على ما يلي:
- المحلات والعقارات أو جزء منها التي توقف حائزوها على استعمالها لمدة شهرين متتاليين تبدأ من الفاتح جوان 1962.
- العمارات أو جزء منها التي توقف أصحابها عن استعمال حق الملكية عليها لمدة شهرين ابتداء من الفاتح جوان 1962.

وبعد التصريح بالشغور لهذه الأملاك بموجب قرارات ولائية، عملت الإدارة الجزائرية على حصر وجرد هذه الأملاك لضمان تسييرها، وكلفت بهذه المهمة مصلحة على مستوى الولاية تسمى بالمكتب المحلي للسكن في عمالة الأصنام[9].

يمكن القول إن هذا القرار يعتبر حدثا هاما في تاريخ الجزائر المعاصر، لأنه وضع حدا نهائيا للمناورات الموجهة ضد الأملاك الشاغرة التي كانت تهدف الى حرمان الجزائريين من ممارسة السيادة الكاملة على هذا القطاع الحيوي.

المرسوم رقم 63-95، المؤرخ في 22 مارس 1963، المتضمن تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية وكذلك الأراضي الزراعية الشاغرة[10]. وجاء هذا المرسوم التنفيذي لينظم تسيير المؤسسات الزراعية والصناعية والمنجمية والحرفية، وليحدد شكل وكيفية سير لجان التسيير الذاتي، وهيكلتها.

المرسوم رقم 63-98، المؤرخ في 28 مارس 1963، المحدد لقواعد توزيع دخل المستثمرات والمؤسسات الواقعة تحت التسيير الذاتي[11]. وحدد هذا المرسوم التنفيذي كيفية توزيع الدخل في مؤسسات التسيير الذاتي، إذ كان على المزارع المسيرة ذاتيا تحقيق فائض في الأرباح بعد اقتطاع نفقات التجهيز والأجور على أن توزع 50% من الفائض على العمال، ويوجه الباقي إلى خزينة الدولة[12].

بمقتضى هذه المراسيم التنفيذية شرعت الحكومة الجزائرية في استرجاع السيادة الكاملة على الأملاك الوطنية، فقامت بتأميم مزارع الكولون في سهول منطقة حوض الشلف الممتدة جغرافيا وإداريا في عمالة الأصنام وعمالة مستغانم

في 31 مارس 1963 التي كان يستغلها المستوطنون في سهول الشلف الأعلى والأوسط والأدنى. وارتبط تاريخ هذه المزارع بتاريخ الاستعمار الفرنسي في منطقة حوض الشلف منذ سنة 1843، بعد أن انتزعت سلطات الاحتلال الأراضي من مالكيها الجزائريين ومنحتها لرجال الكنسية في الشلف الأوسط مثل سهول العطاف والروينة. وكانت هذه المزارع البالغة مساحتها أكثر من 2000 هكتار تعتبر أراضيها من أخصب الأراضي في حوض الشلف، ولكن الكولون من أمثال بول روبير ورابليه وموتنوت ونوري وبن يشو وريدير وكوتري بواكو جرمان ولوفاشي وغيرهم من شذاذ الآفاق حولوها من إنتاج الحبوب قبل الاحتلال إلى إنتاج الحمضيات، وخاصة الخمور، والترويج لها في الأسواق التجارية الأوروبية تحت اسم خمور بول روبير ورابليه.

2. المظاهر الاجتماعية للتأميم في منطقة حوض الشلف:

اعترضت التنمية المحلية لبرنامج الحكومة الجزائرية برئاسة أحمد بن بلة في السنة الأولى للاستقلال صعوبات تتعلق بالانعكاسات السلبية للسياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، فالاستقلال الاقتصادي لم يتحقق دفعة واحدة، بعد أن ارتبط باقتصاد فرنسا مدة طويلة، مما جعل السوق الجزائرية في حاجة دائمة إلى المنتجات فرنسية المنشأ، بل أن فرنسا كانت تنظر إلى الصادرات الزراعية الجزائرية على أنها نوع من أنواع المعونة الاقتصادية[13].

بدأ انطلاق التنمية المحلية عام 1962 في منطقة حوض الشلف بسعي الحكومة بالتنسيق مع الإدارة المحية من أجل إعادة المؤسسات الزراعية والصناعية والخدمية إلى الانتاج، وحمايتها من التخريب، بعد أن توقفت عن الإنتاج، وتحولت إلى أملاك شاغرة. كما أن عام 1963 عرفت نشأة القطاع العمومي، وجاء إعلان قرارات التأميم في شهر مارس، لتعطيه الإطار القانوني ليصبح القطاع الحيوي في التنمية المحلية، رغم مشاكل القطاع، كالتمويل لإدارة الانتاج وتسويقه[14].

إن اهتمام برنامج الحكومة في تنظيم الاقتصاد المحلي في منطقة حوض الشلف تركز على القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى، ثم إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتحويل المنتجات الفلاحية كالعصير وتعليب الطماطم الصناعية وتكرير السكر وتفصيل الملابس كالآتي.

أ- تنظيم القطاع الفلاحي في حوض الشلف:

تطبيقا لقرار تأميم الأملاك الشاغرة الصادر في 18 مارس 1963، أصبحت المزارع والمصانع والسكنات والمرافق الخدمية في منطقة حوض الشلف لأول مرة تحت السيادة الكاملة للدولة الجزائرية، وبالتالي زوال الاستغلال المباشر لعشرات الجزائريين في هذه المنطقة من البلاد التي كان شبح البطالة والطرد يرهب سكانها عند نهاية موسم قطف العنب والحمضيات والقطن[15].

أصدر عامل عمالة الأصنام وعامل عمالة مستغانم قرارات تقضي بتشكيل لجنة التسيير الذاتي للمزارع في منطقة حوض الشلف، واخترنا على سبيل المثال لا الحصر مزرعة محمد خميستي شرق مدينة الأصنام (الشلف حاليا) في شهر ماي 1963 حملت اسم أول وزير خارجية للجزائر المستقلة والذي اغتيل في مطلع شهر أفريل في العاصمة فانتخبت الجمعية العامة للعمال مجلسا يتكون من عشرين عضوا وانتخب المجلس لجنة التسيير الذاتي تتكون من خمسة أعضاء واللجنة انتخبت رئيسا للمزرعة المسيرة ذاتيا[16].

ب- محاولة الصحافة الفرنسية تشوية قرار التأميم:

اجتمعت الصحافة الفرنسية من اليمين ومن اليسار المعروفة بميولها الاستعمارية وعداوتها للشعب الجزائري في سياق ردود الفعل على القرار الذي اتخذته الدولة الجزائرية في 18 مارس 1963 القاضي بالإشراف الفعلي على ثرواتها الطبيعية، وعملت على تشويه القرار الوطني للتأميم ومطالبة الحكومة الفرنسية برد فعل عنيف ضد الجزائر المستقلة، نقتبس من تعليقات هذه الصحف ما يلي:

أظهرت جريدة لوفيغارو اليمينية عملية التأميم بمظهر الاحتلال، عندما أكدت أن قرار التأميم مخالف لاتفاقيات إيفيان التي نصت حسب زعم الصحيفة على إمكانية شراء هذه الأراضي فقط بمساعدة الحكومة الفرنسية[17].

أما جريدة كومبا، فقد اعتبرت التأميم سرقة وخرقا لاتفاقيات إيفيان، وعلقت: "إن ذلك سيؤثر على التعاون بين فرنسا والجزائر"، وأنهت تعليقها: "بأن هذا الإجراء يعتبر خطوة خطاها بن بلة نحو اليسار"، ثم فتحت صفحاتها لرئيس جمعية الدفاع عن الفرنسيين الذين غادروا الجزائر، فحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية هذا العمل وطلب منها إصلاح أخطائها من أجل الحكم وفرنسا قبل أن يفوت الأوان[18]. أما جريدة أصداء باريس، فقد علقت: "إن هذا التأميم يمكن أن يقوي تكتل المنتجين الفرنسيين للخمور"[19].

أما جريدة لومانيتي الشيوعية، فقد ذكرت بنشاطه في الجزائر، حيث كان رئيسا للشركة في مليانة والتي كانت تنتج خمس وأربعين ألف هكتولتر من الخمور سنويا، بالإضافة إلى عضويته في المجالس الإدارية للشركات الفرنسية المذكورة التي لعبت دورا خطيرا في تخريب الاقتصاد الجزائري وإفقار الجزائريين[20].

أما جريدة ليبيراسيون فأوردت تعاليق وكالة الأنباء الجزائرية بشأن وجود أمثال بورجو من الجزائريين في الجزائر، وركزت على تعبير: "وليعلموا أن الأرض لأصحابها ولأولئك الذين كافحوا من أجل تحرير الوطن من أنياب الاستعمار، والثورة ستواصل طريقها سواء رضيت بذلك البورجوازية أم أبت"[21].

ج- الصناعة الصغيرة والمتوسطة في حوض الشلف:

كان التصنيع في الجزائر قبل الاستقلال يقوم على أساس حاجة الصناعة الفرنسية إلى فرع من فروع التصنيع، وليس على أساس إمكانيات الاقتصاد الجزائري ومدى قابليته على تطوير ذلك الفرع[22] ، بالإضافة إلى أن الصناعات التي أقيمت في الجزائر كانت تعتمد على السوق الفرنسية في كل ما تحتاجه من تمويل وتجهيز[23].

ودلت أول إحصائية حول واقع التصنيع قدمتها الحكومة الجزائرية في شهر أفريل 1963، على أن القطاع الصناعي سجل انخفاضا ملحوظا في نشاطه، حيث أبرزت هذه الإحصائية أن نشاط المصانع التي لم تغلق أبوابها، قد انخفض بحيث أصبحت تعمل بنسبة تتراوح بين 35% و55% من طاقتها الإنتاجية[24]. لذلك جاءت زيارة رئيس الحكومة أحمد بن بلة إلى منطقة حوض الشلف والتي زار خلالها مدينة الأصنام (الشلف حاليا) في 2 جوان 1963 لتحديد برنامج التصنيع، وفي هذا الصدد أشار إلى أن:

- التصنيع يسير جنبا إلى جنب مع الإصلاح الزراعي.
- التصنيع هو الطريق الوحيد لتحرير الجزائر من التبعية الاقتصادية.
- لا فصل بين سياسة التصنيع وبين مساهمتنا في القضاء على الاستعمار[25].

يمكن تفسير واقع التصنيع في الجزائر في السنوات الأولى للاستقلال باستمرار نشاط القطاع الصناعي الأجنبي الذي كان يحتكر استيراد المواد الأولية لبعض الفروع الصناعية الجزائرية، ويتحكم في توزيع المواد المصنعة في السوق الوطنية، ويراقب المؤسسات المالية والبنوك التجارية، مما شكل في حد ذاته عائقا أمام تطور القطاع الصناعي العمومي[26].. وتبين إحصائيات شهر مارس 1965 الوضعية التي كانت عليها القاعدة الصناعية في منطقة حوض الشلف، أنها كنت تتوفر على بضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشغل نحو عشرات العمال الموسمين في الصناعات الغذائية أو الموجهة للتصدير[27].

لتنشيط الحركة الصناعية في منطقة حوض الشلف بعد الاستقلال، راهنت الحكومة الجزائرية على وفرة الإمكانيات الطبيعية كالسهول والتلال والتربة الخصبة ووفرة المياه، والمعادن المتنوعة وخاصة الحديد الخام في منجم

زكار بمليانة، والزنك والرصاص بمنجم بوقايد بالونشريس والشريط الساحلي الممتد من شرشال حتى حدود عمالة مستغانم، والبشرية وخاصة وفرة اليد العاملة فضلا عن البنى التحتية ومنها الطريق الوطني رقم 4 الرابط بين الشرق والغرب وخط السكة الحديدية الموازي للخط البري والطريق الوطني رقم 19 الرابط بين ميناء تنس والمدن الداخلية جنوب حوض الشلف (تيارت والجلفة).

تبعا لهذه الإمكانيات، وبعد زارة الرئيس أحمد بن بلة في صيف 1963، خصصت الحكومة ميزانية لتمويل مشاريع للصناعة الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مصنع تكرير السكر في منطقة سيدي لخضر غير خميس مليانة بالتعاون الفني مع كوبا، حيث تستورد الجزائر منها مادة قصب السكر نصف المصنعة على يتم تكرير السكر في محليا. وللزيادة في الانتاج من السكر قامت الحكومة بتوسيع المساحة المزروعة بالبنجر السكري في المزارع التي شملها قرار التأميم.

أما في مدينة الأصنام (الشلف حاليا)، فقد استفادت من إنجاز مصنع لعصير البرتقال في المنطقة الواقعة شرق عاصمة العمالة (الولاية حاليا) والهدف من هذه الوحدة الصناعية هو تحويل المادة الأولية من منتجات حقول الحمضيات الواسعة في المنطقة الممتدة من وادي الوفضة إلى وادي سلي، حيث تتمتع حمضيات سهول الشلف بجودة برتقالها وتصديره إلى السوق الأوروبية المشتركة.

كما استفادت مدينة الأصنام أثناء زيارة رئيس الحكومة أحمد بن بلة عام 1963، من إنجاز وحدة التفصيل، والمتخصص في إنتاج الأقمصة التي لاقت علامتها المسجلة في السوق الأوروبية المشتركة، ومن الناحية الاجتماعية في ساهمت الوحدات الصناعية الثلاث على امتصاص نسبة البطالة بتوفير فرص عمل دائمة للعمال وخاصة من فئة الشباب والنساء.

للعلم أن منطقة حوض الشلف ورثت عن الفترة الاستعمارية وحدات صناعية لطحن الحبوب وأشهرها مطاحن الشلف التي كان كانت تحت ملكية الكولون روبير، وحدة تصبير السمك في ميناء تنس، ووحدات لإنتاج مواد البناء (الآجر والقرميد في خميس مليانة والعطاف)، تحويل المعادن الحديدية في مليانة، معاصر لزيت الزيتون في عين الدفلى والشلف وجديوة، ومعاصر الخمور قرب السهول والتلال المنتجة للعنب الممتدة من مليانة والشلف وتنس وعين مران وتاوقريت وغيليزان.

وهكذا كانت للتنمية الاقتصادية المحلية في منطقة حوض الشلف بعد الاستقلال، مظاهر إيجابية في التحولات الاجتماعية ومنها توفير الظروف الاقتصادية لتعمير المنطقة في المساكن الشاغرة في المزارع والمصانع والأحياء التي كانت حكرا على المستوطنين في المدن الرئيسية والقرى الاستيطانية، وتوفير مناصب شغل دائمة وموسمية في المزارع والمصانع وتنشيط السوق الاستهلاكية المحلية بالحركة التجارية. ولكن هذه المظاهر الإيجابية لم تكن على درجة متكافئة بين ساكنة منطقة حوض الشلف سواء في المدن أو في الريف والجبال المحيطة بحوض الشلف.

3- مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في حوض الشلف:

نتناول في هذا العنصر تفاعلات الثورة الاجتماعية وصعوباتها، وخاصة مشاريع التنمية المحلية المستدامة في تحقيق العدالة الاجتماعية في منطقة حوض الشلف، ولذلك فإن الوقوف في تصوير الثورة الجزائرية عند حد

الأسطورة، يكاد أن يكون محاولة لحبس المستقبل الجزائري داخل متحف التاريخ، لأن ذلك ليس مكان الشعب الجزائري ولا مستقبله. ومن هنا فإن الثقة المتناهية بمستقبل الجزائر، تبدأ بحساب دقيق للصعوبات التي تواجه الشعب الجزائري، وتنتهي بحساب دقيق أيضا لقدرة الشعب على تذليلها. وهكذا وضع المؤتمر الشعب الجزائري أمام أمرين اثنين هما:

- الأمر الأول تفاعلات لا بد أن يمر بها لكي يجتاز الخطر.
- الأمر الثاني صعوبات معقدة لا بد أن يجد حلولا لها.

أ- تفاعل العدالة الاجتماعية في حوض الشلف:

تستهدف التفاعلات في أي ثورة اجتماعية تجميع القوى الوطنية في مجرى رئيسي واحد، وليس معنى ذلك أن ينتهي كل صراع بين هذه القوى، وإنما أن تباشر أدوارها داخل المجرى الرئيسي بغرض الوصول إلى نتيجة نهائية للصراع الفكري، تعكس الإرادة العامة للتقدم. والمشاكل في حالة الثورة الجزائرية ليست كغيرها من المشاكل، أحيانا تكاد أن تكون مشاكل الوجود نفسه. والعسير في ظروف الجزائر، أنها تواجه التفاعل والصعب في نفس الوقت، ومعنى ذلك مطالبتها بإتمام التفاعلات العميقة، وبالتزامن مع حل المشاكل[28].

إن التفاعلات التي كان لا بد أن يمر بها الشعب الجزائري، لكي يجتاز مرحلة الخطر، والبدء بها لأنها تمس النواحي السياسية والاجتماعية في الواقع الجزائري، بينما المصاعب معظمها، وأعقدها يكمن في الناحية الاقتصادية. والبداية السياسية هي المدخل، فإذا لم يتحقق فيها التفاعل المطلوب، فإن ما يلي من الصعوبات لن يطرح نفسه للبحث:

- هناك التفاعل الذي يمكن أن تتحقق به وحدة حزب جبهة التحرير الوطني:

إن جبهة التحرير الوطني على فترات متعاقبة من النضال، منذ بدأت ثورة أول نوفمبر 1954، فتحت أبوابها بحكم ضرورة استقطابها لكل عناصر الثورة ضد الاستعمار الفرنسي لجماعات تختلف في تكوينها عن الدوافع التي حركتها، وفى تلك الفترة، فتحت الجبهة أبوابها لعناصر كانت تعتقد بأن الجزائر امتداد لفرنسا ما وراء البحر، ولعناصر كانت في وقت من الأوقات تريد صيغة للاستقلال ضمن إطار السيادة الفرنسية، ولعناصر تطالب بالاستقلال، ولكنها لا ترى بعده مفرا من حتمية الارتباط مع فرنسا[29].

وهذه العناصر على امتداد فترة الثورة التحريرية، ومع زيادة تورط فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري من ناحية، ومع زيادة احتمالات انتصار الثورة الجزائرية من ناحية ثانية، حملت نفسها، وانتقلت من جانب إلى جانب. وحملت هذه العناصر معها أفكارها القديمة وارتباطاتها السياسية والاجتماعية، وسمحت لها الظروف لكي تلقي بما تحمله إلى الوسط الجديد، وقد خلا الجو أمامها، بعد اعتقال القادة الخمسة[30].

كانت الأزمات التي عاشتها جبهة التحرير الوطني من الداخل غداة الاستقلال، وأبرزها أزمة اجتماع طرابلس، ثم أزمة دخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر بعد الاستقلال بغير المكتب السياسي، ثم الأزمة التي عاد في ظروفها أحمد بن بلة إلى تولي رئاسة الدولة الجزائرية، ثم الأزمة التي وقعت في منطقة القبائل عام 1963 كل هذه الأزمات، كانت تعبيرا عن فقدان الوحدة الفكرية داخل المؤتمر التأسيسي للحزب عام 1964، وإذا ظل التيار الثوري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني ممسكا بزمام الأحداث، فإنه أيضا كان يواجه هجمات من كل الجوانب في الظروف المحيطة بقيام الدولة الجزائرية.

أما التفاعل الضروري بين الداخل والخارج، فعلى حد التعبير الشائع في الجزائر، فإن الثورة الجزائرية قسمت نفسها بحكم متطلبات المعركة إلى فريقين:

- فريق يخوض المعركة ضد الاستعمار في الميدان، في المدن والريف والجبال، يوجه ناره للعدو الفرنسي، ويتعرض لما هو أقسى إذا سقط في الأسر وواجه محنة التعذيب[31].

- وفريق يخوض المعركة ضد الاستعمار الفرنسي من الخارج، يكتل التأييد المعنوي والمادي للثورة التحريرية إلى الداخل. ولكن هذا الفريق وبالذات بعد اعتقال النوفمبريين الخمسة عام 1956، ثم بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958، بدأ يعيش جو الحكم في المنفى. وتحت ضغط المراحل داخل جبهة التحرير الوطني، فظهرت المناورات، إلى حد الاستفادة الشخصية على حساب الكفاح والنضال في الجزائر[32].

للتاريخ، فإن بعض العناصر، وخاصة تلك المنتمية إلى التيار الوطني للثورة، حافظت تحت ظروف الامتحان على المبادي الثورية، ولكن جرحتها انحرافات الآخرين بمقدار ما جرحت النضال الجزائري نفسه. وبعد الاستقلال، أصبح الفريقان معا في الجزائر، كل منهما يحمل تناقضاته. بقي الداخل، في مجموعه وتناقضاته في الجزائر شيء. وجاء الخارج بمجموعه، ومع تناقضاته إلى الجزائر شيء آخر. ونتج عن ذلك الخلاف بين الداخل والخارج، حتى على المستوى الأحسن في كل منهما، ما يسمى سوء فهم تركز في نقطتين:

النقطة الأولى والأخطر في نفس الوقت حول الجيش الوطني الشعبي، دوره في المجتمع، ولمن تكون القيادة فيه.

والنقطة الثانية، وإن قلت خطورتها بداية الاستفلال عن مسألة جيش التحرير الوطني، فقد تكون أكثر خطرا منها على المستقبل البعيد، لأنها تتصل بالبرنامج الذي يمكن أن يعتمد أساسا لتحقيق العدالة الاجتماعية بين سكان المدن وسكان الريف[33] .

نحاول عرض وجهة نظر كل من الجانبين، في النقطة الأولى وحول جيش التحرير الوطني تتخلص وجهات النظر المتقابلة كما يلي:

- في ناحية: رأي يقول إن جيش التحرير الوطني كان نواة الثورة الجزائرية، ويجب أن يبقى له دوره في تحريك الأوضاع بعد وقف اطلاق النار. ومع ذلك فنفس هذا الرأي يطلب تغيير تكوين الجيش، بقصد إعادة بنائه على أساس حديث، ولكي يصلح في نفس الوقت لحماية الدولة، ومعنى ذلك أن تكون القيادة العسكرية فيه محترفة. وإذا لم يحدث ذلك فهناك خطر أن لا يستطيع الجيش صد عدوان خارجي ضد الدولة الجزائرية، أو قد يصبح مجالا لاختمار حركة الانقلاب[34].

- على الناحية الأخرى رأي يواجهه بالقول بأن جيش التحرير الوطني يجب أن يتطور تيعا لواقعه، مستفيدا في تكوينه من الخبرة التي صمدت أمام الاستعمار الفرنسي[35] .

وإذا أصبحت قيادة جيش التحرير الوطني محترفة، كما يرى القائلون بالرأي الأول، وبقى للجيش في نفس الوقت دوره في تحريك الأحداث، فقد يصل الأمر إلى أن يصبح الجيش سلطة فوق الثورة، وليس أداة من أدواتها، فضلا عن أن القيادات العسكرية المحترفة المتاحة عندما استقلت في الجزائر، لا ينتمي الجزء الأكبر منها إلى الثورة التحريرية، لأن بعض الضباط من هذه القيادات العسكرية، ظلوا إلى وقت قريب ضباطا في الجيش الفرنسي، ولكنه انضم إليها لكي يحصل على بعض غنائم الاستقلال[36].

في النقطة الثانية وحول السياسة التي يمكن أن تعد أساسا لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الريف والمدينة تتلخص في عنصرين:

- بعض العناصر اليسارية من الخارج تحمل معها أفكارا واسعة الأبعاد في الثورة الشاملة، ودراسات من تجارب في التغيير الاجتماعي في القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي كانت تهب عليها رياح التغيير، وتستعمل هذه العناصر في التعبير عن نفسها، لغة علمية تبدو للوهلة الأولى غريبة ومعقدة. وتؤمن هذه العناصر أن أفكارها ولغتها مهما بدت غريبة على الأسماع في الجزائر، فإنها لغة قوانين الحركة الاجتماعية التي يتغير تطبيقها[37].

- العناصر التي بقيت في الجزائر أقرب اتصالا بمشاكل الحياة اليومية للشعب الجزائري، وهي ترى أن الشعب يحتاج إلى الخبز أكثر من حاجته إلى الشعارات الإيديولوجية. وتؤمن هذه العناصر التي بقيت طوال الوقت في الداخل

بالبعد الاجتماعي، بل إن بعضها حتى تحت ظروف الثورة طبق تجارب متقدمة من وجهة النظر البعد النوفمبري. ولكن هذه العناصر تريد اشتراكية الواقع التي تواجه متطلبات التغيير الاجتماعي بالممارسة، للوصول إلى تحقيق الهدف النوفمبري[38].

ب- صعوبات العدالة الاجتماعية في حوض الشلف:

أما التفاعل مع احتلال المواقع بعد الاستقلال، ولمن تكون السلطة في الدولة الجزائرية؟ ولمن تكون ثمار الاستقلال؟ فقد ظهرت تناقضات يتحتم بالتفاعل أن تذوب. ففي مجال الصراع على السلطة:

- جهاز الإدارة، وخاصة بعد التخريب الاستعماري يشعر بحاجة الثورة إليه في إدارة شؤون البلاد. ومع ذلك فهذا الجهاز لا ينتمي إلى الثورة التي وصلت إلى الحكم، وإنما هو نفس الجهاز الذي حكمت به فرنسا. وهذا الجهاز يريد أن يملك سلطة القرار لكي يحمي مستقبله من تبعات ماضيه. وزاد من خطورة الجهاز الإداري، أنه دعم نفسه بعدد من المناضلين تولوا الوظائف السامية، وكانت مهامهم الجديدة من نوع جديد عليهم، وكان لزاما أن يتقبلوا ما يقدم إليهم للحكم، وبالتالي أصبحوا يتبنون سياسة جامدة أحيانا[39].

- جهاز حزب جبهة التحرير الوطني مع فقده الكثير من إطاراته في الدولة، ولكنه مصمم برغم ذلك على أن تكون له السيطرة عليها، ليستطيع أن يفرض فوقها مطالب الثورة. وبالطبع لا يخلو الأمر من صراعات شخصية[40].

- هناك التناقض بين مؤهلات الأدوار في مرحلة الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، وعن مؤهلات الأدوار في مرحلة الثورة الاجتماعية من أجل بناء الدولة الجزائرية. فهناك من يتصور أن المجاهدين لهم الآن كراسي الحكم يصدرون من فوقها الأوامر[41].

أما في مجال الصراع على ثمار الاستقلال فإن التناقضات:

- هناك تناقض بين أصحاب الحق في الثورة التحريرية، وبين الذين أتاحت لهم الظروف أن يسبقوا إلى جني ثمارها. وفي تجربة التسيير الذاتي للمزارع مثال لهذا التناقض. إن المستوطنين تركوا القطاع الزراعي الحديث في الجزائر غداة الاستقلال على أمل أن ينهار اقتصاده، وتوجهت الحكومة الجزائرية إلى العمال تناشدهم بأن يواصلوا خدمة مزارعهم بعد هروب الكولون. ولم تكن الحكومة تملك الاطارات والإداريين الذين تستطيع أن تتحمل بهم مسؤولية الإنتاج. ومع أن التسيير الذاتي في الجزائر جاء تطبيقه بمقتضى قرارات 18 مارس 1963، للرد على التفجيرات النووية الفرنسية التي أمر بها الجنرال ديغول في الذكرى الأولى لاتفاقيات إيفيان، ولكنه لم يكن بكل التفاصيل التي صدر بها اختيار اشتراكي، أي أن الظروف واحتياجاتها هي التي صاغت شكله النهائي[42].

ولكن عند تطبيق التوجهات الاقتصادية لميثاق الجزائر عام 1964، وقف فلاحو الجبال في منطقة حوض الشلف يتساءلون: ونحن ماذا أخذنا من الثورة؟ والجزء الأكبر من الحق معهم يقول: نحن الذين تحملنا العبء الأكبر من الثورة التحريرية الذي دار في الجبال، وهم الذين حصلوا بعد ذلك على غلة الأرض. هم الذين كانوا من قبل في السهول، يعملون مع المستوطنين، وفي خدمتهم، ويأخذون أجر عملهم بانتظام، فكان نصيبنا التضحية، وأصبح نصيبهم المزارع والمصانع[43].

- هناك التناقض بين الآمال التي علقتها الميسورون على نجاح الثورة التحريرية، وبين الضرائب التي جاءت الثورة الاجتماعية لكي تفرضها عليها. وظل جزء من هذه الطبقة بعيدا عن الثورة التحريرية بمشاركته، وإن لم يستطع بعواطف الوطنية أن يبتعد، وحين جاء تحقق الاستقلال، تصور بحكم التركيب الهرمي للطبقات في المجتمع، أن الفرصة واتته ليحل محل المستوطنين. ووصل بعض هؤلاء إلى حد أن اشترى خلال الفترة الانتقالية أملاكا واسعة من المستوطنين الهاربين. وقررت الحكومة بعد الاستقلال إلغاء كل الصفقات المريبة التي تمت باسم مشروع قسنطينة[44]..

في حين تصور جزء من هذه الطبقة أن معنى الاستقلال والحدود التي كان الاستعمار الفرنسي يفرضها عليه، قد زالت ولم يبق أمامه إلا أن يتوسع، فإذا الحكومة تفرض عليه حدودا أكثر صرامة، تنبع من دوافع اجتماعية. وكان هذا

الجزء من الطبقة المتوسطة من بين أهم مصادر تمويل الثورة التحريرية، ولم تنقطع تبرعاته وكان الاتجاه الاشتراكي بعد الاستقلال صدمة لهذه الطبقة[45].

بصفة عامة أحاط بذلك تناقض بين مشاعر الشعب الجزائري واحتياجاته. تناقض بين حركة الثورة، وبين الرغبة في الهدوء بعد القتال المرير أكثر من سبع سنوات. وغالبية الشعب الجزائري وقتئذ لا تريد أي مظهر من مظاهر العنف، لا يطيق الناس أن يروا قطعة سلاح، وخاصة ما جرى بين من صام مسلح في الولاية الرابعة في صيف 1962، وهتاف سبع سنين بركات في وادي الفضة، ولا بد من تفاعل يطور أسلوب الثورة الاجتماعية.

خاتمة:

إذا كانت مرحلة الثورة التحريرية، قد انتهت بتحقيق الهدف الرئيسي وهو الاستقلال الوطني المعلن في المرجع الأساسي للثورة، فإن المرحلة الأولى من إعادة بناء الدولة الجزائرية، قد انطلقت من وقف إطلاق النار، ورغم أن الهيئة التنفيذية المؤقتة استغلت الصعوبات التي اعترضت تنظيم السلطات خلال الفترة الانتقالية لتمرير قرارات تنفيذية اقتصادية وإدارية واجتماعية تعاكس توجهات برنامج طرابلس من خلال إبرام صفقات موثقة بأثر رجعي، تخص الأملاك الشاغرة طبقا للأمر رقم 62-20 المؤرخ في 24 أوت 1962.

مهما يكن من أمر، فإن هذه الورقة البحثية مكنتنا من استخلاص الاستنتاجات التالية:

- النجاح في استرجاع الجزائر حقها الطبيعي في الإشراف الفعلي على مواردها الوطنية بمقتضى مراسيم التأميم في شهر مارس 196.
- القضاء على آثار الاستعماري الفرنسي، بمقتضى مراسيم مارس 1963، المتعلقة بتأميم الأملاك الشاغرة وإقامة نظام التسيير الذاتي.
- إنجاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة حوض الشلف، شملت قطاع الصناعة الغذائية والتفصيل والخدمات.
- كانت قرارات التأميم اللبنة الأولى في استرجاع السيادة الكاملة على الثروات الوطنية لهدم النظام الاستعماري الاستيطاني في منطقة حوض الشلف وانعكاساتها الإيجابية في التحولات الاجتماعية تجلت في توفير مناصب شغل مستدامة في المزارع والوحدات الصناعية والخدمية.
- ولكن هذه المظاهر في التحولات الاجتماعية لم تكون بدرجة متكافئة بين سكان الريف والجبال التي احتضنت الثورة، وبين سكان المدن والسهول في حوض الشلف اليت استأثرت بثمار الاستقلال.

في تصورنا أن التباين في التحولات الاجتماعية في منطقة حوض الشلف، يعزى إلى التطبيق الإداري في التسيير الذاتي للمزارع والمصانع دون الاهتمام بالزيادة في الانتاج، من جهة، والتوزيع العادل للثروة الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الريف والمدن، من جهة ثانية.

الهوامش (الإحالات):

[1] Proclamation des Accords d'Evian, Journal Officiel de la République Française, Paris, 1962, PP 3022-3024.

[2] إدريس بوكرا، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 11.

[3] أحمد بن بلة (1916-2012)، مناضل في حزب الشعب الجزائري، عضو المنظمة الخاصة عام 1947 ومسؤول مقاطعة وهران، ثم المنسق الوطني عام 1949 اعتقل سنة 1950، رئيس الحكومة في 26 سبتمبر 1962. للمزيد ينظر : مصطفى سعداوي، (المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر(1947-1954)، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 439- 440.

[4] Journal Officiel de l'Etat Algérien, 1962, P14.

[5] حمدي حافظ، الجزائر بين الأمس واليوم، القاهرة، 1964، ص 39.

[6] فرحات عباس (1889-1985)، رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام **1937** ، رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري عام **1958** ، استقال عام **1963** للمزيد ينظر : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج **3** ، ط **1** ، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، **2002** ، ص**855 – 854** .

[7] عز الدين بوكردوس، التنمية الاقتصادية في حوض الشلف، جريدة الشعب، عدد خاص، الجزائر، 3 ماي 1963، ص 1.

[8] Journal Officiel de la République Algérienne, 1963, PP 282-283.

[9] Idem.

[10] JORA. Op-cit, 1963. PP 298-300.

[11] Ibidem, PP 300-301.

[12] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المعاصرة، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 27.

[13] Le Monde, 23 mars 1962, P 3.

[14] عز الدين بوكردوس، مصدر سابق، ص 7.

[15] نفسه.

[16] نفسه، ص 4.

[17] Le Figaro, 30 mars 1963, p 1.

[18] Combat, 31 mars 1963, p 3.

[19] Echos de Paris, 30 mars 1963, p 4.

[20] Paris Jour, 29 mars 1963, P1.

[21] Libération, 30 mars 1963, p 6.

[22] فيليب رفلة، جمهورية الجزائر، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1962، ص 190.

[23] حمدي حافظ، مصدر سابق، ص 66.

[24] نفسه.

[25] عز الدين بوكردوس، مصدر سابق، ص 3.

[26] أحمد هني، مصدر سابق، ص 79.

[27] نفسه، ص 81.

[28] Fougère Louis, La Charte d'Alger, in Annuaire de l'Afrique du Nord, CNRS, Paris, 1964, pp 9-21.

[29] محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص 57.

[30] عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 152.

[31] Jean Leca, Fabron Jean Yves, Les institutions politiques de l'Algérie depuis l'indépendance 1962-1974, Paris 1975, P 42.

[32] Idem.

[33] Mohammed Harbi, FLN mirage et réalité 1954 -1962, NAQ/ENAL, Alger 1993, P 198.

[34] Cubertafond Bernard, L'Algérie contemporaine, Paris, PUF, 1981, p 54.

[35] Jean Leca, op-cit, P 116.

[36] عمار قليل، قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ج3، ص 298.

[37] أحمد منصور، منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 543.

[38] Fougère, op-cit, P 766.

[39] أحمد هني، مصدر سابق، ص 23.

[40] نفسه، ص 97.

[41] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال ثورة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، تحرير صادق بخوش، الطبعة الثانية، 2000، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 102.

[42] عز الدين بوكردوس، مصدر سابق، ص 6.

[43] عبد اللطيف بن أشنهو، التخطيط والتنمية في الجزائر 1962-1978، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1980، ص 34.

[44] Fabron Jean Yves, Les institutions politiques de l'Algérie depuis l'indépendance 1962-1974, Paris 1975, p 42.

[45] عبد الرحمان كريمي، (المدعو سي مراد)، مذكرات: ومنهم من ينتظر، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 302.